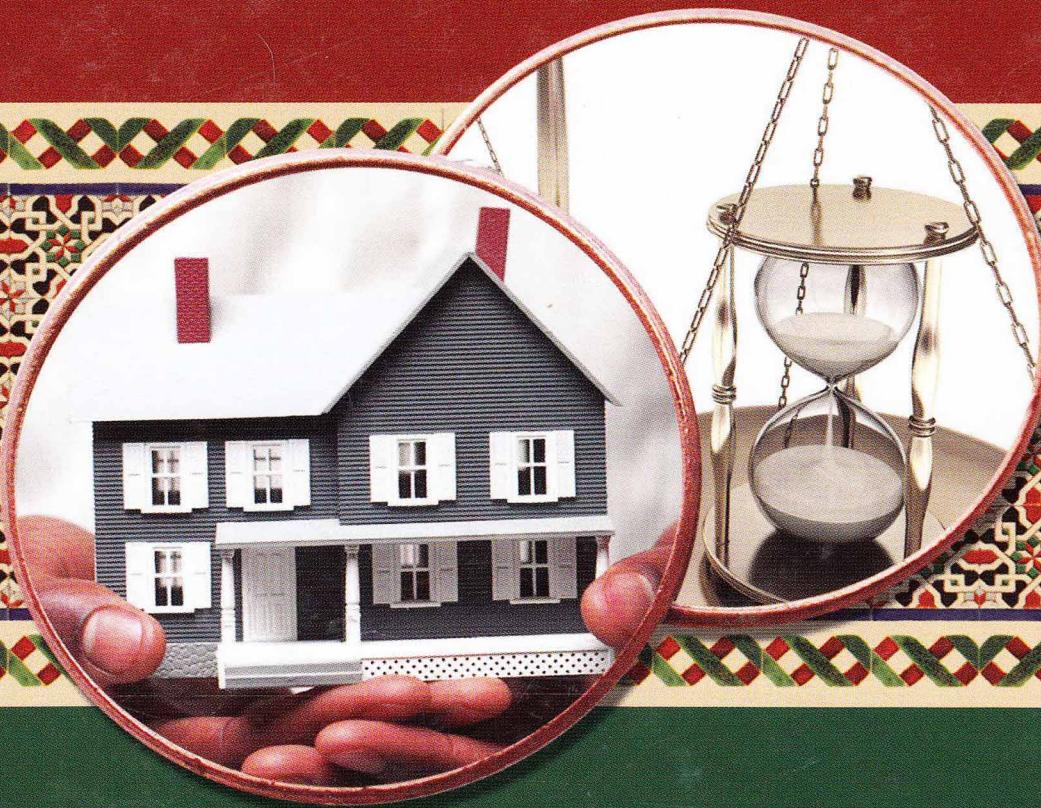


الضمادات العينية الرّهن

ومدى مشروعية استثمارها في المصادر الإسلامية



الدكتور
صهيب عبد الله بشير الشخانبة



دار النفائس
للتّنـشـر والتـوزـع

الفهرس

٥	الإهداء
٧	الملخص
٩	مقدمة
١٢	مشكلة الدراسة وأسئلتها
١٢	أهمية الدراسة
١٣	أهداف الدراسة
١٤	منهجية الدراسة
١٤	مصطلحات الدراسة
١٤	أولاً: الضمان
١٥	ثانياً: الرهن
١٧	الدراسات السابقة
٢١	ما يميز هذه الدراسة
٢٢	خطة الدراسة

الفصل الأول

٢٥	الضمانات، مشروعيتها وأقسامها، وأسبابها، وطرق اختيارها وتقيمها
٢٧	المبحث الأول: الضمانات، مشروعيتها، ونبذة تاريخية عن تطورها
٢٧	المطلب الأول: مفهوم الضمان ومشروعيته
٢٧	القسم الأول: مفهوم الضمان

٢٧	أولاً: مفهوم الضمان في اللغة
٢٨	ثانياً: مفهوم الضمان شرعاً
٢٩	وخلاصة القول
٢٩	ثالثاً: مفهوم الضمان عند الاقتصاديين
٣٠	رابعاً: التعريف المختار للضمان
٣٢	القسم الثاني: مشروعية الضمان
٣٢	أولاً: القرآن الكريم
٣٤	ثانياً: السنة النبوية
٣٦	ثالثاً: الإجماع
٣٦	المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن تطور فكرة الضمانات
٣٦	القسم الأول: نبذة تاريخية عن تطور الضمانات الشخصية
٣٩	القسم الثاني: نبذة تاريخية عن تطور الضمانات العينية
٣٩	المرحلة الأولى: صورة البيع الوفائي
٣٩	إشكالات هذه الصورة
٤٠	المرحلة الثانية: الرهن الحيازي
٤٠	إشكالات هذه الصورة
٤٠	المرحلة الثالثة: الرهن التأميني
٤١	القسم الثالث: الضمانات في الشريعة الإسلامية
٤٤	المبحث الثاني: أهمية الضمان وأحكامه وأقسامه
٤٤	المطلب الأول: أهمية الضمان وأحكامه
٤٤	القسم الأول: أهمية الضمان

٤٤	أولاً: حفظ المال
٤٥	ثانياً: توثيق الديون
٤٥	ثالثاً: الضمان وسيلة شرعية وقانونية
٤٦	رابعاً: يولد الثقة لدى المدين
٤٦	خامساً: والائتمان له أهمية خطيرة في سير الحياة الاقتصادية
٤٦	سادساً: يحصل المدين على شروط أفضل
٤٧	سابعاً: درء وقوع النزاعات
٤٧	القسم الثاني: أحكام الضمان
٤٧	أولاً: ثبوت الحق للدائن
٤٨	ثانياً: المطالبة بدین الاستدانة
٤٨	ثالثاً: بيع العين الضامنة
٤٩	رابعاً: حق الامتياز بالمال المرهون
٥٠	خامساً: تسليم المرهون
٥٠	سادساً: حلول أجل المطالبة بالدين
٥١	سابعاً: حق الضامن بمطالبة المضمون عنه بالدين الذي أداه
٥٢	المطلب الثاني: أقسام الضمان
٥٢	القسم الأول: أقسام الضمان من حيث وروده على أموال المدين
٥٢	أولاً: الضمان العام
٥٣	أولاً: إن جميع أموال المدين ضامنة للفوائض بديونه
٥٣	ثانياً: إن جميع الدائنين متساوون في الضمان العام
٥٤	الخطر الأول: حرية تصرف المدين في أمواله

٥٤	الخطر الثاني: المساواة بين الدائنين
٥٤	ثانياً: الضمان الخاص
٥٥	القسم الثاني: أقسام الضمان من حيث الالتزام المطالب به
٥٥	أولاً: الضمانات الشخصية
٥٧	ثانياً: الضمانات العينية
٥٨	القسم الثالث: أقسام الضمان من حيث مصادره
٥٨	أولاً: ضمانات اتفاقية
٥٨	ثانياً: ضمانات قانونية
٥٩	ثالثاً: الضمانات القضائية
٦٠	المبحث الثالث: الضمانات العينية في المصارف الإسلامية
٦٠	المطلب الأول: مفهوم الضمانات العينية
٦٠	القسم الأول: مفهوم الضمانات العينية في المصارف الإسلامية
٦٠	أولاً: مفهوم العين
٦١	الحقوق المتعلقة بالعين
٦٢	ثانياً: مفهوم الضمانات العينية في المصارف الإسلامية
٦٣	القسم الثاني: الرهن في الفقه الإسلامي
٦٣	أولاً: مفهوم الرهن
٦٤	ثانياً: مشروعية الرهن، وحكمه
٦٤	مشروعية الرهن
٦٥	حكم الرهن
٦٥	ثالثاً: أركان الرهن

القسم الثالث: أقسام الرهن وأثاره	٦٦
أولاً: أقسام الرهن	٦٦
أولاً: رهن غير منقول	٦٦
ثانياً: رهن المنقول	٦٧
أولاً: الرهن التأميني	٦٧
ثانياً: الرهن الحيازي	٦٨
ثالثاً: آثار الرهن وانتهاؤه	٦٨
المطلب الثاني: أسباب ومبررات لجوء المصارف الإسلامية للضمادات	٧٠
القسم الأول: أسباب ومبررات لجوء المصارف الإسلامية للضمادات	٧٠
القسم الثاني: طبيعة الضمادات في المصارف الإسلامية	٧١
القسم الثالث: أهمية الضمادات في التمويل المصرفي	٧٦
المطلب الثالث: اختيار الضمادات وتقويمها وطرق أخذها	٧٩
القسم الأول: اختيار الضمادات المناسبة	٧٩
القسم الثاني: تقويم الضمادات المقدمة للمصرف	٨١
أولاً: تقييم الضمادات	٨١
ثانياً: مقاييس تقويم الضمادات	٨٤
القسم الثالث: طرق أخذ المصرف للضمادات	٨٦

الفَصْلُ الثَّانِي

أقسام الضمادات العينية في المصارف الإسلامية وأنواعها، وتطبيقاتها في صيغ التمويل	٩١
المبحث الأول: أقسام الضمادات في المصارف الإسلامية	٩٣

٩٣	المطلب الأول: الضمانات الأساسية
٩٣	النوع الأول: الملاءة الأخلاقية للعميل
٩٤	النوع الثاني: الملاءة المالية للعميل
٩٤	النوع الثالث: الكفاءة والخبرة العملية للعميل
٩٦	النوع الرابع: دراسة، و اختيار العملية الملائمة بكفاءة
٩٧	المطلب الثاني: الضمانات التكميلية
٩٨	القسم الأول: الضمانات الشخصية
٩٨	أولاً: الكفالات الشخصية
٩٩	ثانياً: الكفالات العينية
١٠١	القسم الثاني: الضمانات العينية
١٠٢	القسم الثالث: الضمانات الفنية
١٠٣	المبحث الثاني: أنواع الضمانات العينية في المصارف الإسلامية
١٠٣	المطلب الأول: ضمانات عينية برهن أموال منقولة وغير منقولة
١٠٣	القسم الأول: رهن العقارات
١٠٦	القسم الثاني: ضمان البضائع والمحاصيل
١٠٨	القسم الثالث: رهن السيارات والآلات الإنسانية
١٠٨	أولاً: رهن السيارات والآلات الإنسانية
١٠٩	ثانياً: رهن المعدات والأدوات
١١٠	القسم الرابع: المعادن الثمينة
١١٠	القسم الخامس: الرهن العام على جميع الممتلكات
١١١	المطلب الثاني: ضمانات عينية برهن أوراق تجارية

١١٢	الحكم الشرعي لهذه الضمانة
١١٢	أولاً: مفهوم الأوراق التجارية
١١٣	ثانياً: أنواع الورقة التجارية
١١٤	ثالثاً: أحكم التعامل بالأوراق التجارية
١١٥	الحكم الشرعي لجعل الأوراق التجارية ضمانة
١١٦	أما التكييف الفقهي لعملية رهن الأوراق التجارية:
١١٧	المطلب الثالث: ضمانت عينية برهن الأوراق المالية
١١٧	ومن أهم الضوابط لقبول الأسهم كضمانة
١١٩	الحكم الشرعي لهذه الضمانة
١١٩	أولاً: مفهوم الأوراق المالية
١٢٠	ثانياً: أنواع الأوراق المالية
١٢١	ثالثاً: حكم التعامل بالأوراق المالية في نظر الشريعة الإسلامية
١٢٣	رابعاً: الحكم الشرعي لإيداع الأوراق المالية كضمان
١٢٣	١- حكم رهن الأسهم
١٢٤	٢- حكم رهن السندات
١٢٥	المطلب الرابع: الضمادات النقدية
١٢٦	ضوابط قبول هذا الضمان
١٢٧	الحكم الشرعي للضمادات النقدية
١٢٧	أنواع الودائع النقدية في المصارف الإسلامية
١٢٧	أ- الحساب الجاري "تحت الطلب"
١٢٨	الحكم الشرعي للحسابات الجارية

١٢٨	الحكم الشرعي لتجميد الحسابات الجارية
١٢٩	ب - حسابات الاستئمار
١٢٩	حساب ادخار "توفير"
١٢٩	حسابات ثابتة "الأجل"
١٣٠	الحكم الشرعي للحسابات الاستئمار
١٣٠	الحكم الشرعي لتجميد حسابات الاستئمار
١٣٢	المبحث الثالث: مجالات الضمانات العينية في المصارف الإسلامية
١٣٢	المطلب الأول: الضمانات في صيغ المربحة والمشاركة
١٣٢	القسم الأول: التمويل بعقد المربحة للأمر بالشراء
١٣٢	أولاً: مفهوم المربحة المركبة "المربحة للأمر بالشراء"
١٣٢	ثانياً: تطبيقات عقد المربحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية
١٣٣	أ - عمليات المربحة للأمر بالشراء النقدية
١٣٣	ب - عمليات المربحة لأجل
١٣٤	ج - الضمانات العينية في عقد المربحة للأمر بالشراء
١٣٤	مخاطر الاستئمار في المربحة
١٣٥	الضمانات العينية في عقد المربحة للأمر بالشراء
١٣٦	الضمانات العينية في عقد المربحة للأمر بالشراء
١٣٧	أ - رهن البضاعة الحاصلة في عقد المربحة للأمر بالشراء، لصالح المصرف
١٣٩	ب - ضمانات عينية برهن وديعة العميل لدى المصرف
١٤١	ج - رهن أوراق تجارية لدى المصرف
١٤٣	القسم الثاني: التمويل بعقد المشاركة المنتهية بالتمليك

١٤٣	أولاً: مفهوم المشاركة المتنمية بالتمليك
١٤٤	ثانياً: الضمانات العينية في التمويل بالمشاركة
١٤٤	ومن وسائل التلاعب المستخدمة في هذا المجال
١٤٥	ب - الضمانات العينية في التمويل بالمشاركة
١٤٨	المطلب الثاني: الضمانات في صيغ الإجارة والاستصناع والسلم
١٤٨	القسم الأول: التمويل بعقد الإجارة
١٤٨	أولاً: مفهوم الإجارة
١٤٩	ثانياً: الضمانات العينية في تمويل الإجارة في المصارف الإسلامية
١٤٩	أ - مخاطر أشكال التمويل بالإجارة
١٥٠	ب - الضمانات العينية بعقد الإجارة في المصارف الإسلامية
١٥٢	القسم الثاني: التمويل بعقد الاستصناع
١٥٢	أولاً: التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية
١٥٢	ثانياً: الضمانات في الاستصناع
١٥٢	أ - مخاطر التمويل بالاستصناع
١٥٣	ب - الضمانات العينية في الاستصناع
١٥٥	القسم الثالث: التمويل بعقد السلم
١٥٥	الضمانات العينية في السلم
١٥٥	أ - مخاطر التمويل بالسلم
١٥٦	ب - الضمانات العينية في عقد السلم

الفَصْلُ الثَّالِثُ

١٥٩	مدى مشروعية استئمار الضمانات العينية
١٦١	المبحث الأول: فكرة استئمار الضمانات العينية في المصارف الإسلامية
١٦١	المطلب الأول: مفهوم استئمار الضمانات العينية
١٦١	القسم الأول: مفهوم الاستئمار
١٦١	أولاً: لغة
١٦١	ثانياً: اصطلاحاً
١٦٢	ثالثاً: مفهوم الانتفاع
١٦٣	رابعاً: الفرق بين الانتفاع والاستئمار
١٦٤	خامساً: المقصود باستئمار الضمانات العينية
١٦٤	القسم الثاني: فكرة استئمار الضمانات العينية
١٦٦	المطلب الثاني: حكم الانتفاع بالعين المرهونة
١٦٦	القسم الأول: حكم انتفاع الراهن بالعين المرهونة
١٦٦	القول الأول: مذهب الحنفية والحنابلة
١٦٨	القول الثاني: مذهب الشافعية
١٦٩	القول الثالث: مذهب المالكية
١٧١	القسم الثاني: حكم انتفاع المرتهن بالعين المرهونة
١٧١	القول الأول: مذهب الحنفية
١٧٥	القول الثاني: مذهب المالكية
١٧٦	القول الثالث: مذهب الشافعية

القول الرابع: مذهب الحنابلة	١٨٠
المبحث الثاني: مشروعية استثمار الضمانات العينية في المصارف الإسلامية	١٨٤
المطلب الأول: حكم استثمار الضمانات العينية	١٨٤
المطلب الثاني: مشروعية استثمار الضمانات العينية	١٨٩
المطلب الثالث: الضوابط والمعايير الشرعية لاستثمار المصارف	١٩٤
الشرط الأول: الإذن باستثمار الضمانات العينية	١٩٤
الشرط الثاني: أن تكون الضمانات العينية المستثمرة ضماناً في عقد بيع	١٩٦
الشرط الثالث: أن لا يكون الانتفاع مشروطاً في عقد البيع	١٩٧
الشرط الرابع: أن يتم استثمار الضمانات العينية في الطريقة التي تكون صالحة لها	١٩٩
المبحث الثالث: مسؤولية المصرف في قيامه باستثمار الضمانات العينية	٢٠١
المطلب الأول: مسؤولية المصرف عن استثمار الضمانات العينية	٢٠١
الرأي الأول: لا مسؤولية مطلقاً على المرتهن في استثمار العين المرهونة	٢٠١
الرأي الثاني: المرتهن مسؤول عن استثمار العين المرهونة	٢٠٢
الرأي الثالث: المرتهن مسؤول عن استثمار العين المرهونة	٢٠٣
المطلب الثاني: صفة المصرف في قيامه باستثمار الضمانات العينية	٢٠٤
أولاً: يقوم المرتهن بالانتفاع بالعين المرهونة أصيلاً عن نفسه	٢٠٥
ثانياً: يقوم المرتهن بالانتفاع بالعين المرهونة نائباً عن الراهن	٢٠٦
المطلب الثالث: كيفية استثمار المصارف الإسلامية للضمانات العينية	٢٠٨
الخاتمة	٢١٣
أولاً: النتائج	٢١٣
ثانياً: التوصيات	٢١٧

٢١٩

٢٣٣